مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.com

ناجي البستاني: تحرير المراكز القضائية من حصرية طائفية أو مذهبية

جاء في الدستور اللبناني ان "السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها، ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة. اما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم، وتصدر القرارات والاحكام من كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني"

لا تنفك القيادات اللبنانية ترفع شعار تكريس استقلالية القضاء، من دون ان يتم الذهاب الى اجراءات عملية تضع هذه الاستقلالية موضع التنفيذ، كونها ستؤدي الى توازن وتعاون وفصل حقيقي بين السلطات، وتجعل من السلطة القضائية العين القانونية الساهرة والرادعة. اما الدافع لاختيار الوزير السابق ناجي البستاني للحديث عن استقلالية القضاء، فيعود الى حقيقة ان عجينة ثقافته اختمرت من كونه نشأ في بيت ربه قاض ذائع الشهرة هو المدعي العام التمييزي الراحل نبيه البستاني، وايضا من كونه يعرف كل التفاصيل المرتبطة بالواقع القضائي اللبناني.

■ موضوع استقلالية القضاء تحول الى لازمة ترافق كل العهود، لماذا هذه الاستقلالية المنصوص عليها في الدستور متعثرة التحقيق؟

□ استقلالية القضاء متعثرة التحقق طالما ان اهل السياسة في امكانهم الاحتفاظ بصلاحيات من الطبيعي ان لا يتنازلوا عنها بسهولة، اي اذا كانوا قادرين على تعيين رئيس واعضاء مجلس القضاء الاعلى بمراسيم، وبالتالي ضبط نتائج القرارات التي يمكن ان تصدر، فلماذا يتنازلون عنها؟ عند غياب المطالبة ممن ينبغي عليهم المطالبة كمجلس النواب، باقرار استقلالية القضاء، فان هذه الاستقلالية لا تتم. هذه اللعبة الداخلية التي نعاني منها منذ الاربعينات من القرن الماضي حتى اليوم.

■ هل يحتاج الامر الى تعديل قوانين واصدار تشريعات جديدة من شأنها رفع يد السياسيين نهائيا عن القضاء؟

□ اذا كانت السلطة القضائية تنتج نفسها بنفسها، نكون امام الحل الامثل. لكن مع تجاوز القيد الطائفي والمذهبي، فان الحديث عن هذا الامر لا يعني انه لا يوجد في هذه الطائفة وفي هذا المذهب من ليس لديهم امكانات لتولي مواقع قضائية، بل يصبح المجال مقيدا عند اختيار القاضي، بالاضافة الى الاعضاء الحكميين، بحيث يبقى عدد معين معطى للسلطة التنفيذية لتعيينهم، كما يحصل في معظم الدول. حتى في الدول الاكثر ديموقراطية، هذا الواقع موجود.

■ تطرح دائما التشكيلات القضائية كتحد لتثبيت استقلالية القضاء، لماذا تخضع لتجاذب سياسي يفقدها الصدمة الايجابية المطلوبة؟

□ يتألف مجلس القضاء الاعلى بفعل التركيبة الطائفية والمذهبية من تركيبة البلد. عندما يتم تعيين هؤلاء يكون ذلك وفقا للمنطق السائد فيه. عندما يعيّن هؤلاء من الطبيعي مع كل التجرد الذي يجب ان يتمتعوا به، ان يكون هناك استمزاج رأي، وبالتالي عدم الوصول الى المثالية المطلوبة. بدليل ان في الاسباب الموجبة لمشروع التشكيلات المطروحة يقول مجلس القضاء في الاسطر الاولى "كنا نطمح الى ان نصل.. الا اننا لم نتمكن اكثر مما كناه..". اي ان واقع الحال في البلد وواقع تركيبة مجلس القضاء يفرضان ان يتم بطريقة معينة. نحن بشر ولسنا انصاف الهة، ومن الطبيعي مراعاة هذا الوضع.

■ هل هناك ازمة بنيوية في القضاء تحتاج الى معالجة جذرية لكي نصل الى قضاء منزّه عن التدخلات؟

□ اذا كان المقصود بالازمة البنيوية الهيكلية القضائية، اي محاكم درجة اولى ومحاكم استئناف ومحاكم تمييز، فهذه البنية مبدئية ومطلقة. واذا المقصود فيها طريقة التعاطي ضمن هذه التركيبة البنيوية، فمن المؤكد ان هناك ازمة كونها تخضع لواقع التشكيلات وارتباط هذا المركز او ذاك بطائفة معينة ومذهب معين. من مطالب وزيرة العدل الحالية ماري كلود نجم، انه لماذا يجب ان يكون النائب العام في جبل لبنان مارونيا، والنائب العام في الجنوب شيعيا، والنائب العام في الشمال سنيا. على سبيل المثال، والدي كان رئيسا اول في صيدا قبل ان يصبح مدعيا عاما تمييزا، ولم يكن هناك مراكز محصورة بطائفة او مذهب. هناك ما هو غير منطقي وغير مقبول، لذا يجب تحرير المراكز القضائية من حصرية الطائفة او المذهب، بحيث اذا لم يوجد قاض من طائفة معينة لمركز معين نذهب الى اختيار قاض آخر ولو كان من طائفة اخرى. حصر الطابع المذهبي بمواقع معينة غير المواقع العالية التي تنطبق عليهم تسمية الاعضاء الحكميين، اي الرئيس الاول ومدعي عام التمييز ورئيس هيئة التفتيش القضائي، سيؤدي الى ضعف في الموقع. لا بد من تحرير المواقع القضائية حتى نستطيع الوصول الى الكفايات المطلوبة، لأن عدم تحريرها يؤدي الى خلق عوائق ويحمل الجيل الجديد من القضاء على السؤال عن دوره.

الوزير السابق ناجي البستاني.

■ القضاء هو ركيزة الاصلاح ومحاربة الفساد، كيف يمكن في وضعه الحالي من تأدية هذا الدور الوطني والتاريخي؟

□ اولا، لتمكين القضاء من لعب الدور يجب ان يعطى الاستقلالية المطلقة. ثانيا، لكي يحوز الاستقلالية المطلقة علينا ان نحول دون التدخل السياسي، اكان بالتعيين او بالتشكيل، لأن كل الامور مربوطة بعضها ببعض وفق دائرة متكاملة. انا عشت القضاء في زمن بدري المعوشي وفي عهد الرئيس شهاب الذي عيّن والدي علما انه لم يكن يعرفه بالوجه. نحن في حاجة الى دولة كهذه لكي نقدر تركيب قضاء قوي. في محاربة الفساد، لا بد من اطلاق يد القضاء وتحريره من قيوده وان يترك ليتصرف على ان تتم محاسبته اذا لم يتصرف، ولكن من دون تقييده.

■ هل من سبيل لخلاص لبنان من وباء الفساد، واين دور القضاء الذي لا نجده يعمل بدينامية متناسقة كجسم واحد اذ ينحصر الامر بمبادرات فردية؟

□ من الضروري ان يتحرك القضاة لأن الحركة عمل فردي، لكن كل ضمن صلاحياته. اليوم، اذا اردنا تحريك ملاحقة معينة علينا ان نبدأ من النيابة العامة حتى تصل الى قاضي التحقيق وتتابع مسلكها. هؤلاء يستطيعون تحريك ملفات عبر اخبار او شكوى او معلومات ترد اليهم، لكنهم يحتاجون ايضا الى دعم من الدولة وان تؤكد استقلاليتهم.

> **دور القضاء في الاصلاح ومكافحة الفساد يوجب الاستقلالية المطلقة**
>
> **حل اكتظاظ السجون بتطبيق القانون والاقلاع عن جلسات الاستمهال**

■ بالنسبة الى الاكتظاظ غير المسبوق في السجون ومراكز التوقيف، اليس من حاجة ملحاحة الى معالجة الامر؟

□ اذا تم تطبيق القانون نصل الى الحلول، ووفقا لقانون اصول المحاكمات المدنية تتقدم بدعوى، ومضطر ان تبلغ الخصم الذي لديه عشرة ايام ليجيب، بينما اليوم اصبحت الجلسات للاستمهال. كان القضاء في السابق يتقيد بالمهل، وعند اكتمالها يتم تعيين جلسة واحدة اما للمرافعة او للتكرار وتؤخذ القضية الى الحكم. في الجنايات كانوا يصدرون الحكم في اليوم ذاته كما يحصل في المحكمة العسكرية. يرد على كلامي انه في الستينات كان الورود اقل، وهذا صحيح. لكن في الامكان زيادة عدد القضاة شرط التقيد بالآلية الضرورية لاصدار الاحكام، لان اي محامي يقدم اهم مرافعة امام قاض يؤجل القضية ثلاثة اشهر لاصدار الحكم، ماذا يبقى في ذهن القاضي من مرافعة المحامي؟ بينما عندما اقدم مرافعة تهز القاضي الجالس على القوس ويدخل الى المذاكرة تكون المرافعة لا تزال في ذهنه. لذلك لا بد من تطبيق القانون في ما يتعلق بالاصول، لان الدفوع الشكلية اصبحت وسيلة لتأخير اصدار الاحكام بينما وظيفته ان يؤدي الى سماع او عدم سماع الدعوى، ويفترض البت فيه بطريقة عاجلة. مع التأكيد على ان الورود زاد كثيرا، وجبل لبنان لوحده يشكل اكثر من اربعين في المئة من ورود لبنان. هذا يستدعي زيادة عدد القضاة والتقيد بالمهل المنصوص عليها في القانون، من دون افساح المجال امام المحامين لاستغلال الوضع من اجل التأخير. صحيح حق الدفاع مكرس، لكن ليس لتعطيل عمل القضاء.

■ الا ترون حاجة الى تغيير الكثير من السلوكيات بعد كورونا ومنها ما يتصل بعمل القضاء بدل الذهاب الى عفو عام او خاص؟

□ هذا الامر مؤكد. نحن اليوم في ظل واقع معين يضطر للجوء الى العفو ◄

استقلالية القضاء لها جانب مهم جدا يرتبط بالدولة المدنية.

الخاص والعفو العام، مع الاعتبارات السياسية التي لا يجهلها احد. لكن عندما يفصل القاضي بالامور ضمن الاصول والقوانين الموجودة، لا حاجة لنا الى تعديل قوانين، اذ يصبح الذهاب الى خيار العفو من الخيارات النادرة.

الدفوع الشكلية اصبحت وسيلة لتأخير اصدار الاحكام

■ هل في الامكان القول ان استقلالية القضاء مرتبطة بالذهاب الى الدولة المدنية؟

□ من دون شك. استقلالية القضاء لها جانب مهم جدا يرتبط بالدولة المدنية، اذ ان تحرير القضاء في معظم مراكزه من القيد الطائفي والمذهبي، باستثناء المواقع الثلاثة الكبرى، يفسح في المجال امام اختيارات اوسع. بالتالي، طالما الدستور سماها السلطة القضائية، على اهل السياسية التركيز على الدستور وتسهيل اوضاع القضاء. في المقابل، على القضاة ان يطبقوا المهل الواجبة اذا صار العدد والورود كبيرا جدا. يجب زيادة عدد القضاة والمحاكم ومراعاة قصور العدل التي ينبغي ان يكون لها هيبة وهالة من حيث مساحتها وبنائها. يضطر القضاة بسبب عدم توافر قاعات المحاكمة، الى عقد الجلسات في مكاتبهم وسط اكتظاظ المحامين امام مكاتب القضاة. نحن نصبو الى استقلالية القضاء وهذا الامر يحز في انفسنا.

"تشكّر حالك وملفك"

يروي الوزير السابق ناجي البستاني: "عيّن الرئيس فؤاد شهاب والدي القاضي نبيه البستاني مدعيا عاما تمييزا، علما انه لا يعرفه شخصيا ولم ير وجهه. زاره في القصر الجمهوري لشكره على تعيينه، فقال له الرئيس شهاب: "تشكّر حالك وملفك". استمر والدي في موقعه مدعيا عاما تمييزيا ست سنوات، انتخب خلالها شارل حلو رئيسا للجمهورية. في احدى الليالي رن جرس الهاتف في منزلنا حوالى الحادية عشرة ليلا. حين اجبت، قال لي محدثي هنا القصر الجمهوري وفخامة الرئيس يريد الحديث مع القاضي البستاني. قلت له انه نائم هل من الضروري ان اوقظه؟ قال لي محدثي، دقيقة واعود اليك. بعد لحظات، قال لي ان من الضروري ان يتكلم معه فخامة الرئيس، ففعلت. عندما حمل والدي الهاتف سمعت ان هناك "شريعة" تدور على الخط. بعد انتهاء المكالمة دخلت الى غرفة والدي وسألته عن الامر، فقال لي ان صاحب مجلة ماغازين جورج ابوعضل كتب مقالة عنيفة ضد رئيس الجمهورية، وفيكتور موسى كان على العشاء عند الرئيس حلو ويحمل كراهية لابوعضل اقترح على الرئيس توقيفه. يومها كان القانون يسمح بتوقيف الصحافي، فقال له والدي: فخامة الرئيس لقد قرأت المقالة وانا اقول لك من الضروري ان يلاحق لأن هناك تعرضا لمقام الرئاسة. اذا قمت بتوقيفه لن اتركه مجددا، لان تكتل الوسط الذي يضم سليمان فرنجيه وصائب سلام وكامل الاسعد ويموله ابوعضل سيقومون بزيارتك ويطلبون اطلاقه، وانا لن اتركه. سألت الوالد على ماذا اتفقتم؟ قال لي غدا سيكلمني الرئيس. بالفعل تكلم الرئيس حلو مع والدي في اليوم التالي وطلب توقيف ابوعضل، فكرر عليه والدي القول: لكن لن اتركه. وحصل كما قال والدي للرئيس حلو. اذ بمجرد ان طلب والدي من القاضي منيف عويدات ان يحضر ابوعضل وتم توقيفه، اتصل الرئيس حلو وطلب تخلية سبيله فرفض والدي، مما اضطرهم للاتيان ليلا برئيس الهيئة الاتهامية عبدالله ناصر من بلاد جبيل، واستأنفوا القرار واخلي سبيل ابوعضل. هذه الحادثة خلقت اشكالية مع الرئيس حلو دفعت والدي الى مصارحته بعد اشهر: فخامة الرئيس لن استطيع ان اتابع معك. اريد ان انتقل الى مجلس الشورى. وبالفعل، اصبح رئيسا لمجلس الشورى".

٧٤
تصميم . إنجاز . مثابرة